http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2099) السنة الثامنة - الاربعاء (13) نيسان 2011

بعد مطالبة المتظاهرين بتحسين مفرداتها

البطاقة التموينية

قلة في الوزن.. رداءة في النوعية.. تأخر في التوزيع

ترتبط البطاقة التموينية بتاريخ من الاسى مع العراقيين فهذه الورقة التي حلت عليهم كضيف في تسعينيات القرن الماضي اعادتهم الى زمن مضى حيث ان هذه البطاقة او مايسمى بنظام التموين والذي يحصل بموجبه اكثر من تسعين بالمئة من افراد الشعب العراقي على حصص غذائية شهرية من الحكومة مجانا، لم يكن تطبيقه حالة طارئة على الحياة الاقتصادية للمجتمع العراقي فقد عرفه العراقيون منذ عام ١٩١٩.

□ بغداد/ سها الشيخلي

... فبعدما اجتاحت البلاد موجة غلاء فاحش عصفت بنسبة كبيرة من أصحاب الدخل المحدود الذين كانوا أصلا يعانون تردي المستويات المعيشية وانعكاسات الاحتلال البريطاني الذي اجبر على ابتكار هذا النظام والبدء بتوزيع الحبوب والطحين والسكر والشاي بالبطاقات لتنظيم الاستهلاك من جهة، وتقليل نفقات قواتها من الجهة المقابلة. كما طبق في عام ١٩٤١ حين قررت حكومة الدفاع الوطني العراقية المنبثقة عن حركة رشيد عالي الكيلاني،وبعد تطبيق أول حصار اقتصادي على العراق من جهة بريطانيا ، توزيع المواد الاستهلاكية وفق نظام التموين. التطبيق الثالث جاء بعد عام ١٩٩٠ وإصدار مجلس الأمن قراره الشهير المرقم ٦٦١ في ١٩٩٠/٨/١٣ ،والذي طبق بموجبه عقوبات اقتصادية ، ما اجبر النظام السابق على توزيع البطاقة التموينية على الشعب العراقي، مع شمول المقيمين من مختلف الجنسيات.

وتنفق الحكومة حاليا نحو ٤٠ ٪ من وارداتها على دعم البطاقة التموينية، التي يستورد العراق لتأمينها أكثر من ٨ ملايين طن من المواد الغذائية سنويا، تتجاوز قيمتها ٣ مليارات دولار. ومجموع السلع الاستهلاكية التي استوردها العراق العام الماضي أكثر من ٤ بلايين و٤٤٤ مليار دينار عراقي ،فيما يحتاج العراق حاليا لأغراض البطاقة التموينية إلى ٣٩٦,٠٠٠٠ طن من الحنطة سنويا ، فيما يبلغ مجمل انتاجه السنوي من المادة نفسها ٩٠,٠٠٠٠ طن ،وهذا يعني انه يستورد أكثر من ثلاثة ملايين طن سنويا ،فيما يحتاج من الرز الى ١٠٨٠٠٠٠ طن سنويا والى ٥٦ مليون قطعة صابون في الشهر، و١٤٠٠٠ طن من مساحيق الغسيل، وملايين الأطنان من السلع الأخرى التي تحوي مواد الحليب للصغار والكبار والشاي والسكر والزيوت والبقوليات

في السنوات الاخيرة حيث بدأت الحكومة رفع دعمها كجزء من شروط «نادي باريس»، انطلاقا من المشتقات النفطية التي كانت أسعارها في السابق لا تتجاوز الـ٢٠ دينارا عراقيا والأكثر من ٥٠٠ دينار، وعادت الخطة نفسها تطبق على مشروع البطاقة التموينية التي بدأت تتناقص شيئا فشيئا، فشعر البيت العراقي خصوصا بيوت الفقراء بان ضيفه الشهري لم يعد يزوره، وإن زاره فبيدين فارغتين.

مشاكل البطاقة التموينية شغلت العديد من الخبراء الاقتصاديين حيث يقول الخبير الأول في البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح بشكل أو بآخر، ان اي زيادة في حجم الإنفاق تزيد في حجم التضخم، ومن هنا فان توزيع مبالغ مالية على ٣٠ مليون شخص يعني زيادة إنفاقهم بشكل يزيد الطلب على السلع، وهذه الزيادة ترفع أسعار المواد. مع ذلك فالأمر مهم من الناحية الإنسانية والاجتماعية للعائلات الفقيرة التي حجبت عنها بعض مفردات الحصة طيلة أشهر، وهنا يمكن ان تستفيد من السيولة الاضافية في أمور عدة من ضمن متطلبات معيشتهم. وبصورة عامة فان نظام البطاقة وجد لمساعدة الطبقات الفقيرة، لكن المشكلة اليوم تتركز على تشغيل هذا النظام بشكل كفوء ومتوازن وعادل يصب في مصلحة هذه الشريحة.

ويضيف مظهر في تصريح صحفي ان الموازنة الفدرالية العامة للعراق خصصت للبطاقة خلال العام الحالي ٧ مليارات دولار، أي ما يعادل اقل من ٨ تريليونات و٣٠٠ مليار دينار عراقي، ما سيولد نوعين من الضغط، أولهما ضغط على الاستيراد من جهة، على الطلب على العملة الأجنبية، اذ يفترض تأمين هذا الرقم من العملية العراقية ما يعني زيادة بيع الدولار مع ضغط على الاحتياط النقدي لتمويل التجارة الخارجية، وهنا بدلا من أن تكون وزارة التجارة مستوردة فسوف يظهر مستورد خاص وستتحول احتياطات الموازنة العامة الى البنك المركزي لتمويل الاستيراد.

ويقترح الخبير في النبك المركزي كحل لمشكلة البطاقة التموينية تحويل شركات وزارة التجارة خصوصا شركتي الحبوب والمواد الغذائية إلى شركات مساهمة أو مختلطة لتدخل السوق كمؤسسات تجارية تأخذ على عاتقها استيراد المواد وتتحول الى مؤسسات رابحة، وتكون مسؤولة امام المواطنين والقانون، وهي فرصة تاريخية للعراق لخصخصة كامل شركاته العامة وتحويلها الى اقتصاد السوق لخدمة الاقتصاد بدلا من استمرارها كشركات خاسرة تابعة للحكومة.

ويستبعد الخبير المالي إلغاء نظام البطاقة في الوقت الراهن، ولا حتى مستقبلا، بسبب مشاكل لم تحل حتى الآن تتمثل في أنها مطلب شعبي، في ظل بطالة تصل الى أكثر من ٣٠٪ بين الشباب، وبطالة فعلية ١٦٪ في مختلف الأوساط، وبطالة ناقصة ٢٠٪ تجمع لتصبح ٤٥٪، وفقر يعيشه ربع سكان العراق، ومع هكذا مشاكل لا يمكن إلغاء البطاقة لأنها صمام الأمان للشعب العراقي ولدفع شبح الجوع، لكن في حال إنهاء هذه المشاكل يمكن إيجاد أنظمة أكثر دقة للتركيز على الفقر والشرائح المتضررة.

تأخر التوزيع

البطاقة بين توزيع مفرداتها بصورة كاملة وبين تحسين هذه المفردات كانت مصدر إثارة الجدل بين عدد من المواطنين ينتظرون حصصهم من احد الوكلاء في مدينة الصدر وجدنا الجدل قد اشتد بين الوكيل والمواطنين حيث اتهمت احدى النسوة الوكيل باستبداله لاغلب المواد منها الرز الذي لا يمكن ان يتقبله المواطن ، وكذلك الشاي الذي انتشرت في مسحوقه نشارة الخشب والشوائب الى جانب كونه ذا رائحة غير مستساغة ، وكان الوكيل يدافع عن نفسه بالقسم باغلظ الايمان بانه صاحب ذمة وضمير وان كل تلك المواصفات التي ذكرتها المرأة صحيحة ، ويحمل وزارة التجارة المسؤولية كاملة ويختتم الوكيل (تصريحاته) بالاشارة الى ان الوزارة دائما (تورطنا مع المواطنين) ، وشكت المعلمة ام شذى (لديها اربعة اطفال) من انها منذ ستة اشهر لم تستلم حليب الاطفال ، كما شكت مواطنة اخرى من مدينة الصدر من انها لا تقوى على شراء حليب الاطفال لارتفاع سعره وانها هي الاخرى لم تستلم حليب الاطفال منذ اشهر ،وقالت سيدة من منطقة الدولعي في مدينة الكاظمية انها لم تستلم حليب الاطفال منذ اشهر عديدة، ما جعلها تشتريه من الاسواق وهو بسعر مرتفع ، اما عن مادة حليب الكبار المعبأ باكياس فمع قلة التوزيع ولفترات طويلة فان الماركات الموزعة منه وهي (ميلودي) سيئة ، كما ان الاكياس نراها منتفخة ما يعني انها منتهية الصلاحية ، وقالت ام كرار انها استلمت مادة الزيت البارحة وانها تشك في صلاحية الزيت الموزع ذلك لان عددا من قناني الزيت كانت العبوة (منبعجة) مما يرجح انها قد تعرضت الى حرارة شديدة جعلت العبوة اما معوجة او منبعجة ، وام كرار حائرة في صلاحية مادة الزيت مع العلم ان هذه المادة لم توزع منذ عدة اشهر ما جعل العائلة تشتريها من الاسواق وقد عمد التجار الى رفع سعرها من الف ونصف دينار الى اكثر من الفين ونصف الدينار وتسأل ام كرار لماذا تم تقليص مفردات البطاقة بل وحتى بعد التقليص لا تزال المواد رديئة ، ومع تلك الرداءة فان الاوزان ناقصة إذ ان الرز والطحين بل وحتى الشاي الرديء اوزانه غير مطابقة للاوزان المقررة ، واجمع من كان يستلم مادة السكر من ذلك الوكيل ان تاخر وصول مفردات البطاقة التموينية افقدها الغاية من وجودها حيث تغيب مواد لعدة اشهر كما حدث لمادة السكر قبل اشهر وارتفع سعرها ولم يتراجع حتى بعد ان تم توزيع عدة حصص ، فالمعلوم ان الاسعار عندما ترتفع بغياب المواد الغذائية الاستهلاكية ، لا تعود الى سعرها القديم في حالة توزيعها ، وهناك شكوى تقدمت بها سيدة من منطقة الشعلة مفادها ان هناك تمايزا في التوزيع بين مناطق بغداد ، فمنطقة المنصور التي تسكنها عادة عوائل ميسورة يتم التوزيع فيها قبل منطقة مدينة الصدر صاحبة اكبر تجمع سكاني في بغداد والتي يسكنها اكثر من ثلاثة ملايين نسمة اغلبهم من الطبقة الفقيرة ، وتسأل السيدة لماذا هذا التمايز والطبقية في التوزيع وكلنا عراقيون؟؟ ، بل وحتى نوعية المواد تكون في تلك المناطق اكثر جودة فقد تم توزيع الرز العنبر والطحين الصفر في المنصور ولم يشمل كل المناطق في بغداد ، اما عن مبلغ الخمسة عشر الف دينار فقد اكد المواطنون المتواجدون لدى الوكيل انهم لم يتسلموا لحد الان ذلك المبلغ على قلته ، ويسألون عن الجهة التي ستقوم بالتوزع وهل سيقوم بذلك الوكيل وهل ستعطى صكوك للوكيل او للأفراد؟

> ▪ مواطنون يتساءلون من يحمي المفسدين ؟

> ▪ وزارة التجارة: البطاقة حاجة ملحة للفقراء وذوي الدخل المحدود

وكلاء يشكون

شكا عدد من الوكلاء رداءة مفردات البطاقة التموينة ، واتهام المواطنون اياهم باستبدال موادها منها على سبيل المثال مادة الشاي والزيت حيث يتم استبدال ماركات الشركات التي تم الاستيراد منها بماركات أخرى ، وقال ابو احمد احد الوكلاء اننا متهمون امام المواطن واخص بالذكر النساء منهم حيث تتهمنا النساء باستبدال الزيت باخر تالف والشاي بخلطه بشاي تالف وكذلك الرز والطحين ، ولا ندري كيف ندافع عن انفسنا ، وطالبت الوكيلة ام مروان ان يخصص راتب او منحة مقطوعة للوكلاء لانهم يتحملون مشاق التوزيع والاتهامات من قبل المواطنين ، كما ان الوكيل يتحمل نفقات اخرى منها النقل ،وأسعار أكياس النايلون التي يتم تعبئة المواد فيها ، واشارت الوكيلة ام جعفر الى ان الوكلاء يؤدون خدمة مجانية للدولة وعلى وزارة التجارة ان تلتفت اليهم ولا تكتفي فقط بسحب الوكالة من الوكيل المخالف بل عليها ان تكافئ الوكيل الذي لم تر د الى الدائرة المعنية شكوى ضده وهذا دليل على حرصه وتفانيه في عمله وفق مبدأ العقاب والثواب .

الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

تم استحداث هذه الشركة في ستينيات القرن المنصرم وكانت البديل لدائرة تحمل اسم مصلحة المبايعات الحكومية.

مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية عدنان صالح الذي تسلم منصبه قبل ايام اشار للمدى ان الشركة مسؤولة عن توزيع ثلاث مواد فقط من مفردات البطاقة التموينية هي السكر ، حليب الاطفال ، الزيوت ، اما الرز والطحين فهما من مسؤولية الشركة العامة لتجارة الحبوب ، واشار صالح الى ان في بغداد لوحدها لدينا ٨٥٠٠ وكيل، موزعين على جانبي بغداد الكرخ والرصافة وفي عموم العراق لدينا ٥٠ الف وكيل، وعن شكوى المواطنين بخصوص غياب حليب الاطفال عن التوزيع منذ فترة مع العلم ان هذه المادة ضرورية للعائلة وخاصة الفقيرة منها ، اخرج صالح جدولا موضحا فيه مناطق التوزيع وتاريخ التوزيع ايضا ولكل مناطق بغداد ، وقال ان التوزيع شمل الجميع ولغاية شهر اذار المنصرم ، وان التوزيع كان بنسبة ١٠٠٪ في كل مناطق بغداد ، وبقينا في دهشة وتساءلنا من هو السبب في عدم استلام المواطنين هذه المادة والمواد الاخرى أيضا ، والجداول تؤكد التوزيع ؟ في بغداد وبقية المحافظات ، واشار صالح الى ان شكوى المواطنين من رداءة الحليب الموزع غير واردة ذلك لان الحليب المستورد سواء كان للكبار أم للأطفال فهو مستورد من مناشئ عالمية ومعروفة ، واكد ان لدينا عقودا مع شركات عالمية رصينة ، وكذلك في المحافظات ، وعن التمايز بين المناطق الواردة في شكوى احدى المواطنات فقد اشار صالح الى ان التوزيع لا يفرق بين منطقة واخرى ، وان مادة الحليب بالذات قد تم توزيعها في مدينة الصدر وكانت نسبة التوزيع ١٠٠٪ وليس لدينا اية مشكلة في التوزيع ، سواء كانت في الرصافة ام في الكرخ ، كما لا نفرق بين مدينة المنصور ومدينة الصدر ومدينة الحرية ،وعن عدم انتظام شكل قناني الزيوت وشكوك المواطنة التي استلمتها من انها قد تكون تالفة ، اكد صالح انه سوف يتابع الموضوع مع تأكيده ان المادة لم تتضرر اثناء (انبعاج) القنينية ، وشكك في سوء النقل والتحميل ، وعن مناطق التوزيع اشار صالح ، ان الخلل يتحمله الوكيل الذي يتأخر في مراجعة التجهيز ، وعن التباعات القانونية عند استلام مواد غير صالحة للاستهلاك البشري او غير مستساغة مثل الشاي وقد رفضت من قبل المواطن ، أكد صالح ان هناك اجراءات قانونية تتخذ ضد التجار المستوردين للمادة اذا ثبت عدم صلاحيتها ، واشار صالح ان هناك مواد منها زيت الطعام قد تأخر استلامها لكنها ليست تالفة بل صالحة لحد شهر الرابع والخامس والسادس (اكسباير)مثبت عليها لحد الاشهر المذكورة ، وتطرق الحديث مع مدير الشركة عن الفساد الاداري والمالي الذي يكثر حول الوزارة وخاصة العقود الوهمية للشركات ، وقد اوضح صالح ان كل ما أثير ويثار ضد الشركة هو محظ افتراء ويفتقر الى الادلة والا ما كان القضاء قد افرج عن المتهمين بتلك القضايا .

المبالغ التعويضية

واكد مدير عام شركة تجارة المواد الغذائية عدنان صالح ان مبالغ التعويضات سوف توزع لمرة واحدة وليس لعدة مرات كما يظن المواطن ، فقد تم تخصيص مبلغ قدره ١٠٨ مليارات دينار لوجبة واحدة فقط، سيتم توزيعها على ٨٥٠٠ وكيل في بغداد ، بواسطة صكوك وان اقل مبلغا يعطى للوكيل يجب ان لا يزيد عن ٤٥ مليون دينار ، وينظم صك لكل وكيل بمبلغ ١٥ مليون دينار ضمانا لسلامة الوكيل أثناء السحب من البنك ، اما اذا زاد عدد الافراد عن المبلغ المقرر في الصك فسوف ينظم صكان او ثلاثة قيمة كل صك ١٥ مليون دينار ، وفي العراق هناك ٥٠ الف وكيل ، ولدينا ٥ مواقع ، كما لدينا لجان سوف تستلم الصكوك وتقوم بتوزيعها على الوكلاء ،ونحن والكادر الوظيفي مشغولون الان في تنظيم الصكوك في بغداد في جانبي الكرخ والرصافة وقد بدانا في العمل منذ ٣ اسابيع ، وفي حال الانتهاء من اعداد الصكوك سوف نقوم بتوزيعها ، لم تحدد المدة الكافية للتوزيع بعد ، اما في المحافظات فان اللجان مع المحافظ هي التي تتولى اعداد الصكوك وتوزيعها على الوكلاء .

استحقاق المواطن

أكد الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان ان البطاقة التموينية هي استحقاق للعائلة الفقيرة ، والتي اعتادت على استلامها منذ سنوات عديدة ، حيث كانت تتوفر بنسبة ١٠٠٪ وبنوعيات جيدة حينذاك كان المواطن يشعر بان المؤسسة الرسمية ترعاه وهو استحقاق له من الدولة ، بل وحتى عند حجبها عن الدرجات الوظيفية الكبيرة فتبقى هي استحقاق للمواطن سواء كان فقيرا ام غنيا ، انها استحقاق عن واردات النفط العراقي ، ويجب ان تشمل كل من الفقير والغني على حد سواء لانها حق من حقوق المواطن ، وقد انحسرت تلك المفردات لتقتصر عند التوزيع على مفردة واحدة او اثنتين ومع ذلك فالنوعيات رديئة ، دون ان تنظر او تهتم المؤسسة الرسمية بالضرر الذي لحق بالمواطن الفقير ، مع العلم ان التخصيصات المالية موجودة كلها وليست مدورة ، بل واحيانا تعطى تخصيصات إضافية ، ولكن ما الفائدة والمفردات رديئة ؟ ، نحن نسمع عن ارساء بواخر محملة بمواد تموينية ولكن دون فائدة ، حتى اصبح المواطن يقارن خاصة في اوقات الازمات بين النظام السابق والوقت الحاضر، حيث كان ذلك النظام يوزع المفردات لعدة اشهرفي اوقات الازمات ، ان هذه المقارنة بحد ذاتها مشكلة ، لذلك نقول ان وزارة التجارة ما زالت تسير من تقصير الى تقصير ، حتى جعلت المواطن الجائع يخرج الى الشارع ويصرخ باسى مطالبا بقوت يومه .

ما زال الفساد موجودا والبعض لا يخجل منه وهو قمة المشاكل التي نعانيها ، والأدهى من ذلك ان نجد الفساد في النخبة ، فالخرق موجود في مفاصل الدولة من مجلس النواب الى الوزراء ، فلدينا موازنات بدون حسابات ختامية ، هناك مؤسسات تتبنى الفساد ، فاذا لم يوضع حد لهذا الفساد ومراعاة الفقير بحيث يخرج الى الشارع بزفرة الم مطالبا بانصافه فإن الأمر يبدو في غاية الصعوبة على كل المستويات .

وعود لم تنفذ

اكد مسؤول التخطيط والمتابعة في مجلس محافظة بغداد المهندس محمد الربيعي ان الحصص التموينية التي تم توزيعها مؤخرا بائسة ورديئة ، وهي لحد الان تنتظر التغييروالوعود التي اعطيت للمواطن ولم تنفذ حتى بعد ان خرج المتظاهرون الى الشوارع،مطالبين بتحسينها وانتظام اوقات توزيعها ، اما عن منح المواطن مبلغ ١٥ الف دينار كتعويضات عن حصص سابقة فقال الربيعي: اعتقد من المعيب على مجلس الوزراء ان يخصص هذا المبلغ الضئيل في ظل ارتفاع الاسعار ، فهذا المبلغ لا يكفي العائلة مصروف يوم واحد اذا كان لديها اولاد في المدارس والكليات ، وطالب المهندس الربيعي الحكومة باعداد دراسة مكثفة للبطاقة فمن حق المواطن التمتع بخيرات بلاده ، لكن الفساد هو السبب ، ومع ذلك لم نشاهد من يحاسب المفسدين ، في وزارة التجارة بالذات مشاكل كثيرة فقد جاءنا قبل ايام موظف من احدى الشركات التابعة للوزارة ، واشار الى وجود فساد اداري كبير ومع ذلك لم نلمس او نشاهد موقف واضح من الوزارة ، نحن نطالب ان ترجع مفردات البطاقة الى سابق عهدها ، فلدينا نسبة كبيرة من الفقر ، وبعض الحل هو التواصل بين الفقير والغني كما اطالب بدور اكبر لمنظمات المجتمع المدني لمساعدة الفقراء ، واشار الربيعي علينا ان نكون متفقين تنمويا وعدم املاء الشروط على الدولة ، على المواطن ان يشارك في هذه المرحلة التنفيذية في الرقابة والتقويم وهذه هي التنمية ، وعدم اقصاء المواطن بعيدا ، علينا كدولة ان اشراك النخب في صنع القرار ، وان نشرك القطاع الخاص في عملية التنمية حيث نجد دوره مغيبا.